

سياسة الجوار الأوروبي – الأراضي الفلسطينية المحتلة

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية – حقائق أساسية

تم تفعيل اتفاقية الشراكة الانتقالية حول التجارة والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٧. وقد تم تبني خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبي في أيار ٢٠٠٥.

التطورات الرئيسية في عام ٢٠٠٧

الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام ٢٠٠٦ والنصف الأول من عام ٢٠٠٧ لم يسمح بالتقدم في التعاون الثنائي مع السلطة الفلسطينية في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي مستعد الآن أن يعيد إطلاق تنفيذ خطة العمل الخاصة بالسلطة الفلسطينية-الاتحاد الأوروبي. وقد تم تحديد اجتماع اللجنة المشتركة مع السلطة الفلسطينية في ربيع عام ٢٠٠٨.

يمكن ملاحظة جهود حكومة رئيس الوزراء فياض في مجالات مثل القطاع الأمني، الإصلاح المالي، والحكم. وقامت الشرطة الفلسطينية بتعزيز الأمن في نابلس. وقد اتخذت وزارة المالية خطوات جريئة لإعادة تشغيل نظام التمويل العام.

وقد أثنت المفوضية الأوروبية على جهود حكومة السلطة الفلسطينية في إصدار خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠ التي تضع معالم ورؤية الدولة الفلسطينية المستقبلية.

الاتحاد الأوروبي يدعم الإصلاحات في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال:

* دعم أنظمة حكم فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. تترأس المفوضية مجموعة إستراتيجية الحكم المحلي التي توفر النصح والإرشاد إلى السلطة الفلسطينية حول قضايا الإصلاح في الحكم، مثل الإدارة العامة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون.

* دعم العمليات الديمقراطية الفلسطينية. كانت المفوضية الأوروبية المانح الأول والأكبر لإقامة لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة. وقد ساعد هذا الدعم في ضمان إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة.

* تعزيز مؤسسات سيادة القانون. وقد تضمن ذلك دعم الاتحاد الأوروبي لتمكين النظام القضائي الفلسطيني، مثل تدريب القضاة وإداريي المحاكم وتطوير قاعدة بيانات قانونية تختص بالقضايا في المحاكم. ويوجد دعم تكميلي أيضا إلى الشرطة المدنية الفلسطينية بالتنسيق مع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي – مكتب الاتحاد الأوروبي لتنسيق الدعم إلى الشرطة الفلسطينية من أجل مساعدة السلطة الفلسطينية في إقامة ترتيبات شرطية فعالة وقابلة للاستدامة.

* البناء المؤسسي الضروري لحكومة مستدامة، بما يتضمن جمع العائدات والإدارة المالية السليمة. ويتضمن ذلك أيضا مساعدات فنية محددة لتحسين إدارة المالية العامة للسلطة الفلسطينية، وإدارة الضرائب وجمع عائدات الجمارك.

* دعم تسهيل التجارة وإسداء النصح حول إجراءات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى ضمانات القروض للمشاريع التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم في سبيل تشجيع إعادة إطلاق وإصلاح الاقتصاد الفلسطيني.

* في سبيل دعم الجهود نحو تخفيف الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية، قامت المفوضية الأوروبية في حزيران ٢٠٠٦ بإطلاق الآلية الدولية المؤقتة لتوفير المساعدات الأساسية إلى الفلسطينيين بدون المرور عبر الحكومة بقيادة حركة حماس. وقد منحت المفوضية الأوروبية ما مجموعه ٤٥٥ مليون يورو إلى الآلية الدولية المؤقتة، وقد تم توفير كميات كبيرة من الأموال أيضا من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مما أوصل مجمل مساهمات الاتحاد الأوروبي إلى ما يزيد عن ٦١٦ مليون يورو. وقد تسلم ما يقرب من ١٥٠،٠٠٠ أسرة فلسطينية بشكل مباشر مخصصات اجتماعية من الآلية الدولية المؤقتة، في حين استفاد ما يقرب من ١،٣ مليون نسمة في غزة من توفير الوقود إلى المستشفيات وإمدادات المياه والصرف الصحي.

* وبناء على هذا النجاح، جاءت الآلية المالية الأوروبية الجديدة "بيغاس" لاستبدال الآلية الدولية المؤقتة في شباط ٢٠٠٨. وتقوم الآلية الجديدة بتسيير المساعدات لتدعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الثلاثية ٢٠٠٨-٢٠١٠ التي تم تقديمها إلى مؤتمر باريس للمانحين. وتوفر بيغاس تدفقا ثابتا وأكدوا للمساعدات إلى السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى دعم جهود الإصلاح. فهي تدعم مجال متنوع من النشاطات في مجالات الحكم، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية العامة.

المساعدات إلى الفلسطينيين

تعتبر المفوضية الأوروبية الجهة المانحة الرائدة إلى الفلسطينيين حيث ازدادت مساعدات المفوضية إلى ٥٥٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع ٣٤٠ مليون يورو في العام ٢٠٠٦، ومبلغ ٢٧٠ مليون يورو في العام ٢٠٠٥. وقد ارتبط ذلك بالاحتياجات الطارئة والإنسانية المتزايدة بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، خاصة في قطاع غزة.

ازدادت مساعدات الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية + الدول الأعضاء مجتمعة) من ٥٠٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨٨ مليون يورو في عام ٢٠٠٦ وإلى ما يقرب من مليار يورو في عام ٢٠٠٧.

في كانون أول ٢٠٠٧، ترأست المفوضية الأوروبية بشكل مشترك مع فرنسا مؤتمر باريس للمانحين إلى الفلسطينيين وقد التزمت المفوضية بمبلغ ٤٤٠ مليون يورو للعام ٢٠٠٨. ويتضمن ذلك دعما متميزا إلى خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠، ودعما إلى الأونروا لصالح اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى مساعدات إنسانية وغذائية. وقد التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٦٦٤ مليون يورو للعام ٢٠٠٨.

يمكن إيجاد بيان المفوضية إلى البرلمان والمجلس "تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي لعام ٢٠٠٧" (٣ نيسان ٢٠٠٨) وتقرير حول الأراضي الفلسطينية المحتلة على الموقع التالي:

http://ec.europa.eu/world/enp/documents_en.htm

للمزيد حول الأراضي الفلسطينية المحتلة وسياسة الجوار الأوروبي

[Http://ec.europa.eu/external_relations/occupied_palestinian_territory/index_en.htm](http://ec.europa.eu/external_relations/occupied_palestinian_territory/index_en.htm)

http://ec.europa.eu/world/enp/index_en.htm